الأمم المتحدة

S/RES/2090 (2013)

مجلس الأمن

Distr.: General
13 February 2013

القرار ٢٠٩٠ (٢٠١٣) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٩١٨، المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبيانات رئيسه بشأن بوروندي،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة بوروندي واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها،

وإذ يرحب باستمرار التقدم الذي تحرزه بوروندي في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية، **وإذ يشدد** على ضرورة أن تواصل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والشركاء الإنمائيون لبوروندي، دعمهما لعملية ترسيخ دعائم السلام وللتنمية الطويلة الأجل في بوروندي، **وإذ يشيد**، في ذلك الصدد، بحكومة بوروندي لقيامها بوضع الصيغة النهائية لورقة استراتيجية الحد من الفقر الجديدة، الجيل الثاني، ولاتفاقها مع الأمم المتحدة على إطار جديد من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، **وإذ يشيد أيضا** بحكومة بوروندي لما تبذله من جهود لتحصيل الإيرادات من خلال مكتب البوروندي للضرائب، وإذ يؤكد من جديد دعمه لعمل هذه المؤسسة،

وإذ يرحب كذلك بنجاح مؤتمر الشركاء الإنمائيين لبوروندي الذي عقد يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، في جنيف، والذي يشهد بالتزام الشركاء الدوليين بدعم الجهود التي تبذلها بوروندي من أجل تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر الجديدة، والتزام حكومة بوروندي بتحقيق إصلاحات هيكلية تهدف إلى تعزيز الحوكمة السياسية والاقتصادية والإدارية، بما يتماشى مع استراتيجيتها الوطنية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد،

وإذ يشيد بمواصلة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ومنظومة الأمم المتحدة إسهامهما في إرساء السلام والأمن والتنمية في البلد،

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يشجع حكومة بوروندي على مواصلة جهودها الرامية إلى كفالة إفساح المجال أمام جميع الأحزاب السياسية، بما فيها أحزاب المعارضة من خارج البرلمان، وإلى الاستمرار في تحسين الحوار فيما بين كافة الجهات الفاعلة المعنية، بما فيها المجتمع المدني،

وإذ يحيط علما بتعيين اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الجديدة، ويحث اللجنة على العمل عن كثب مع جميع الجهات الفاعلة السياسية للتحضير لانتخابات عام ٢٠١٥، بروح من الحوار المستمر والسعي إلى توافق الآراء،

وإذ يرحب باعتزام مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ومنظومة الأمم المتحدة القيام، في عام ٢٠١٣، بتنظيم مبادرة تجري المشاركة فيها على نطاق واسع بشأن الاسترشاد بالدروس المستفادة من العملية الانتخابية لعام ٢٠١٠ في الإعداد لانتخابات عام ٢٠١٥،

وإذ ينوه بالجهود التي تبذلها حكومة بوروندي لتحسين حالة حقوق الإنسان في بوروندي، **وإذ لا يزال القلق يساوره** إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما عمليات الإعدام الجارية خارج نطاق القضاء، بما في ذلك عمليات القتل بدوافع سياسية، وإساءة معاملة المحتجزين والتعذيب وتقييد الحريات المدنية، ولا سيما التحرش والتخويف، بما في ذلك من جانب جماعات الشباب، وفرض القيود على أحزاب المعارضة السياسية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بحرية الصحافة والتعبير وتكوين الجمعيات والاجتماع،

وإذ يلاحظ مع القلق المتواصل استمرار الهجمات التي تشن على المدنيين وقوات الأمن وقوات الدفاع في أنحاء مختلفة من البلد وورود تقارير عن أنشطة شبه عسكرية في بلدان مجاورة، **وإذ يطالب** كل الضالعين في هذه الأعمال وضع حد لها،

وإذ يؤكد على أهمية آليات العدالة الانتقالية في التشجيع على المصالحة الدائمة بين جميع أفراد شعب بوروندي، **وإذ يحيط علما** بمشروع القانون المتعلق بلجنة تقصي الحقائق والمصالحة الذي وضعته حكومة بوروندي، وأحيل إلى البرلمان في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، **وإذ يشير** في هذا السياق إلى التزام حكومة بوروندي بإنشاء آليات للعدالة الانتقالية تمشيا مع النتائج التي خلصت إليها المشاورات الوطنية لعام ٢٠٠٩، وقرار مجلس الأمن ١٦٠٦ (٢٠٠٥)، واتفاق أروشا المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠،

وإذ يشير إلى أن بوروندي دولة طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية منذ عام ٢٠٠٤، وبالتالي فقد تعهدت بالالتزام بمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة، **وإذ يشدد** على أن المحكمة الجنائية الدولية مكملة للولايات الجنائية الوطنية،

وإذ يدعم تجدد التزام بوروندي بعدم التهاون مطلقا مع الفساد،

وإذ يرحب بالعمل المتواصل للجنة بناء السلام في بوروندي، بما في ذلك المساهمة التي تقدمها تشكيلة بوروندي التابعة للجنة، **وإذ يرحب** باستعداد صندوق بناء السلام لتقديم شريحة دعم إضافية للجهود المبذولة لبناء السلام في بوروندي،

وإذ يدعم التزام بوروندي المتواصل بالاندماج في المنطقة وبالتعاون مع الجيران، لا سيما من خلال الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى،

وإذ يشير إلى قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وقراريه ١٦٧٤ (٢٠٠٦) و ١٨٩٤ (٢٠٠٩) المتعلقين بحماية المدنيين في التراعات المسلحة، وقراراته ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢٠٦٨ (٢٠١٢) المتعلقة بالأطفال والتراعات المسلحة،

وقد نظر في أحدث تقرير للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي (S/2013/36)، وبخاصة التحليل الوارد فيه بشأن التقدم المحرز والتحديات المتبقية فيما يتعلق بالنقاط المرجعية التي أحالها الأمين العام إلى مجلس الأمن، عملا بالقرارين ١٩٥٩ (٢٠١٠) و ٢٠٢٧ (٢٠١١)، والتي يراد الاسترشاد بها في عملية الانتقال مستقبلا من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى فريق قطري تابع للأمم المتحدة يؤدي عملا اعتياديا،

١ - **يقرر** تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، ويطلب إليه، تمشيا مع الفقرات ٣ (أ) إلى (د) من القرار ١٩٥٩ (٢٠١٠) و ٢ (أ) و (ب) من القرار ٢٠٢٧ (٢٠١١)، أن يركز على المجالات التالية، وأن يؤازر حكومة بوروندي فيها:

(أ) تشجيع الحوار وتيسيره بين الأطراف الفاعلة الوطنية وتقديم الدعم لآليات المشاركة على نطاق واسع في الحياة السياسية، لأغراض منها تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية في بوروندي، وكذلك من أجل كفالة توافر مناخ موات قوامه الحرية والانفتاح في الفترة المفضية إلى انتخابات عام ٢٠١٥؛

(ب) تعزيز استقلال المؤسسات الوطنية الرئيسية وقدراتها وأطرها القانونية، لا سيما المؤسسات القضائية والبرلمانية، تماشيا مع المعايير والمبادئ الدولية؛

(ج) دعم الجهود الرامية لمكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما عن طريق إنشاء آليات للعدالة الانتقالية تتسم بالشفافية والاستقلال والحياد من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والعمل على إقرار العدل وتشجيع المصالحة في مجتمع بوروندي، وتقديم دعم تنفيذي لعمل هذه الهيئات؛

(د) تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك تدعيم القدرات الوطنية في ذلك المجال، وكذلك المجتمع المدني الوطني؛

(هـ) دعم الجهود التي تبذلها الحكومة والمجتمع الدولي للتركيز على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للنساء والشباب وإعادة الإدماج الاجتماعي – الاقتصادي للسكان المتضررين من النزاع، بمن فيهم اللاجئون الذين عادوا إلى الوطن مؤخرا والمشردون داخليا، والدعوة لتعبئة الموارد من أجل بوروندي، بهدف توطيد دعائم السلام والنهوض بالحوكمة وتنشيط التنمية المستدامة في إطار ورقة استراتيجية الحد من الفقر الجديدة؛

(و) دعم اندماج بوروندي في المنطقة بشكل أعمق، حسب الطلب؛

٢ - **يسلّم** بأن حكومة بوروندي تتحمل المسؤولية الأساسية عن بناء السلام وعن الأمن وعن حماية سكانها وتحقيق التنمية الطويلة الأجل في البلد، **ويشجع** حكومة بوروندي على أن تواصل جهودها للتصدي للتحديات التي تواجه توطيد دعائم السلام، لا سيما تحقيق الحكم الديمقراطي ومكافحة الفساد وإصلاح قطاع الأمن وحماية المدنيين والعدالة وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع التركيز بوجه خاص على حقوق المرأة والطفل وكذلك الأقليات المهمشة والضعيفة؛

٣ - **يشجع** حكومة بوروندي على مضاعفة جهودها، مستعينة بمكتب الأمم المتحدة في بوروندي وغيره من الشركاء الدوليين، لتحقيق إصلاحات هيكلية تهدف إلى تعزيز الحوكمة السياسية والاقتصادية والإدارية، ومكافحة الفساد، بغية توفير محركات قوية للنمو المستمر والمنصف على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي؛

٤ - **يهيب** بحكومة بوروندي أن تشجع على إجراء انتخابات شاملة للجميع في عام ٢٠١٥، من خلال الاستمرار في تحسين الحوار بين جميع الأطراف الوطنية الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني، وأن تضمن إفساح المجال أمام جميع الأحزاب السياسية، بما في ذلك أحزاب المعارضة من خارج البرلمان، لممارسة حريتها في التنظيم والاستعداد لانتخابات عام ٢٠١٥؛

٥ - **يهيب** بحكومة بوروندي أن تواصل بذل جهودها لضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان وأن تقوم، جنبا إلى جنب مع شركائها الدوليين، بدعم وتعزيز قدرات اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم، وفقا لقرار الجمعية العامة A/RES/48/134 المتعلق بالمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، **ويشجع كذلك** الحكومة على مواصلة محاربتها للإفلات من العقاب واتخاذ التدابير اللازمة لضمان التمتع الكامل بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، على النحو الوارد في دستور بوروندي ووفقا للالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي؛

٦ - **يهيب** بحكومة بوروندي أن تتخذ مزيدا من الخطوات اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما عمليات الإعدام الجارية خارج نطاق القضاء، بما في ذلك عمليات القتل بدوافع سياسية، وإساءة معاملة المحتجزين والتعذيب وتقييد الحريات المدنية، ولا سيما التحرش والتخويف، بما في ذلك من جانب جماعات الشباب، وفرض القيود على أحزاب المعارضة السياسية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بحرية الصحافة والتعبير وتكوين الجمعيات والاجتماع، وأن تكفل وقف انتهاكات حقوق الإنسان هذه ووضع حد لهذه القيود المفروضة على الحريات المدنية،

٧ - **يهيب** بحكومة بوروندي أن تتخذ تدابير لمكافحة الإفلات من العقاب ودعم إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية، بوسائل من بينها تعزيز حماية الضحايا وأقاربهم والشهود، وأن تكثف الجهود المبذولة لكفالة سرعة القبض على المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقيود المفروضة على الحريات المدنية وتقديمهم للعدالة؛

٨ - **يهيب** بحكومة بوروندي أن تعمل مع الشركاء الدوليين ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي على إنشاء آليات للعدالة الانتقالية، بما في ذلك إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة تتمتع بالمصداقية وتحظى بالتوافق للمساعدة في تشجيع المصالحة الفعلية فيما بين جميع أهالي بوروندي وإحلال السلام الدائم في بوروندي، وفقا للنتائج التي تمخض عنها عمل اللجنة التقنية، والمشاورات الوطنية التي جرت في عام ٢٠٠٩، وقرار مجلس الأمن ١٦٠٦ (٢٠٠٥)، فضلا عن اتفاق أروشا المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠؛

٩ - **يشجع** حكومة بوروندي على أن تنطلق من منظور إقليمي في الجهود التي تبذلها لتوطيد دعائم السلام وإعادة البناء، وخاصة من خلال المشاريع التي تدعم إحلال السلام والمصالحة وتشجع أوجه التبادل داخل جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛

١٠ - **يشجع كذلك** حكومة بوروندي على أن تكفل للاجئين العودة الطوعية والآمنة والمنظمة إلى بوروندي وإدماجهم فيها على نحو مستدام، مستعينة في ذلك بدعم من الشركاء الدوليين، حسب الاقتضاء؛

١١ - **يؤكد** أهمية إصلاح قطاع الأمن، **ويحث** جميع الشركاء الدوليين، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، على مواصلة دعم جهود حكومة بوروندي لتحسين الكفاءة المهنية لدوائر الأمن الوطنية والشرطة وتعزيز قدراتها، ولا سيما من خلال التدقيق في السجلات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والتدريب في مجال حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني وتعزيز قوة الرقابة والرصد على الصعيد المدني، بغية توطيد حوكمة قطاع الأمن؛

١٢ - **يهيب** بحكومة بوروندي أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بأولويات بناء السلام، على النحو المحدد في ورقة استراتيجية الحد من الفقر الجديدة، مستعينة في ذلك بدعم من لجنة بناء السلام والشركاء الدوليين، **ويؤكد على أهمية** استمرار الشركاء الدوليين، بالتعاون مع حكومة بوروندي، وبدعم من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ومنظومة الأمم المتحدة في بوروندي ولجنة بناء السلام، في دعم الجهود الإنمائية لبوروندي وضمان فعالية متابعة الالتزامات التي قطعت في مؤتمر جنيف للشركاء الإنمائيين لتهيئة المجال أمام تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر الجديدة، ودعم تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية؛

١٣ - **يحيط علما** بالتقدم المحرز في تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وفي توطيد السلام في بوروندي، قياسا إلى النقاط المرجعية المتعلقة بتحويل المكتب مستقبلا إلى وجود لفريق قطري تابع للأمم المتحدة، ووفق ما يفيد به الأمين العام، **ويطلب** إلى الأمين العام إبقاء المجلس على علم بما يجري بشأن هذه النقاط المرجعية، وبشأن تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وتنفيذ هذا القرار، والظروف التي تؤثر على هذا التنفيذ، وتقديم إحاطة بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠١٣، وتقرير بحلول ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تُبيّن فيهما بصفة خاصة نتائج بعثة التقييم الاستراتيجي التي أشار الأمين العام إلى أنه يعتزم إيفادها في أثناء عام ٢٠١٣؛

١٤ - **يقرر** أن يبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.